

حيث تكون مصلحة الطبقة الشعبية يكون الموقف الثوري

الوحدة اليوم تعني مقاومة المصالح الرجعية

الوحدة اليوم^(١) تعني بالدرجة الأولى مقاومة الوضع الانفصالي والمصالح الرجعية التي تكون أساس هذا الوضع .

إن الوحدة ليست ممكنة التحقيق في مستقبل قريب - كما يريد الانفصاليون ومستغلو الانفصال ان يوهموا الناس ليبرروا تسلطهم وارهابهم - فالوحدة تحتاج الى جهد كبير ونضال صلب ضد القوى الرجعية والاستعمارية والأنظمة الفردية لكي تنهياً شروط جديدة سليمة لقيامها . والوحدة وإن كان مفروضاً عليها ان تبدأ جزئية، فهي تمس مصلحة الشعب العربي كله والأقطار العربية كلها، ومن حق الشعب في كل قطر أن يبدي رأيه فيها وأن يسهم في توفير كل الضمانات التي تيسر لها التحقيق والتطبيق السليم الناجح .

ولقد رأينا في الماضي، أثناء التجربة الأولى للوحدة، ما حل بها من انحراف وتشويه عندما استأثر الحاكم بتوجيهها واعتبرها ملكاً له وكسباً شخصياً لزعامته، فسير مقدراتها في معزل عن الشعب داخل الجمهورية وخارجها وفي معزل عن القيادات العربية الثورية التقدمية . وها نحن نشاهد اليوم ما يحل بالوحدة ايضاً من انحراف

(١) نشر في جريدة «البعث» في ٢٢ تموز ١٩٦٢ .

وتشويهه عندما تعتبر بعض الفئات في سوريا ان فشل الوحدة أمرهم سورية وحدها ولا يؤثر على قضية الشعب العربي في الأجزاء الأخرى من الوطن، وعلى القضية القومية كلها ومستقبل الأمة العربية.

وهكذا تواجه هذه الفئات فشل تجربة الوحدة مواجهة سلبية ضيقة حاقدة، بعيدة كل البعد عن روح الشعب العربي ومصالحته وعن روح ومصصلحة هذا الشعب في سورية نفسها، فكل ماضي نضال هذا الشعب - وفي سورية بالذات - يؤهله لأن يعالج فشل التجربة بما يبعد عن الوحدة في المستقبل كل احتمال لخطأ او انحراف أو تأمر، دون ان تطعن فكرتها وتضيع بين المصالح والأحقاد. كما أن مصلحة هذا الشعب - وفي سورية بالذات - هي في مقاومة الرجعية وحماية نفسه من استغلالها الشره وردتها الانتقامية.

فالرجعية تهيء، باسم مكافحة الوحدة المزيفة، لاستبعاد الوحدة أطول وقت ممكن أو القضاء عليها نهائياً من أجل إرجاع عجلة الزمن إلى الوراء، وإرجاع أوضاع اقتصادية رأسمالية استغلالية تقوم على حرية الاقتصاد وتحكم الشركات والاحتكارات، وتعيش في أمان لمدى طويل، مطمئنة ان الشعب سيبقى ضعيفاً حيالها ما دامت قد استطاعت ان تكرر الانفصال وتطيل عهد التجزئة.

وبينما تنطلي الخدعة على بعض القوميين التقدميين المجروحين مما اصاب الوحدة من انتكاس وتشويه وانحراف خطير ومن مساوئ الديكتاتورية والنظام البوليسي، تستغل الرجعية هذه الفرصة لتبني في ظل هذه المعركة وفي ظل هذا الغبار كله وهذا الضجيج كله، مخططاً بعيد المدى يهدف الى التمكين لأوضاعها وعودة تحكمها واستغلالها وضرب أهداف الشعب التقدمية.

إن ثمة مقياساً لا يخطيء، لأنه من صلب الاتجاه القومي التقدمي، هو مصلحة الطبقة الشعبية ومصصلحة نضالها في سبيل الاشتراكية فحيث تكون هذه المصلحة يكون الموقف القومي الثوري. هذه الطبقة لم تكن الى جانب نظام الحكم الذي ساد أيام الوحدة لأنها لم تكن تلمس صدق تلك المكاسب الاشتراكية الممنوحة كهبة من الحاكم دون ان يضمنها نضال شعبي وحرريات أساسية تجعل هذا النضال

ممكناً. وهي اليوم، وبعد الردة الرجعية التي أعقبت الانفصال، تدرك بعفويتها وتجربتها الحية ان عدوها الأول أصبح الرجعية التي انقضت على مكاسب العمال والفلاحين والتي عادت الى جشعها ومطامعها. وتعلق الطبقة الشعبية بالوحدة في هذا الظرف هو بالدرجة الأولى دفاع عن النفس والبقاء ضد جشع المصالح الرجعية، إلى جانب كونه تعبيراً عن شعورها الحيوي بالارتباط بين هدف الوحدة وهدف التقدم الاجتماعي. انها تدرك ان الابقاء على الانفصال يستهدف العودة إلى الأوضاع التقليدية الرجعية بكاملها وكبت الحركة الثورية التقدمية في الوطن العربي.

وفي مقابل ذلك نستطيع ان نقول أنه حيث تكون المصالح الرجعية يكمن الانحراف والتأمر والخطأ. ووقوف الرجعية وراء أي عهد وتوجيهها له اكبر كاشف عن انحرافه وزيفه. والرجعية اليوم هي التي تقود المعركة وتوجهها وهي التي تجر معها بعض الفئات التقدمية المخدوعة او الطامعة. إن شعاراتها - كما هو واضح - هي الرائجة: فكل شيء يدور حول شعارات الكيان الاقليمي والحرية الاقتصادية والالتقاء مع الرجعية العربية ومهادنتها. إن هذا المقياس - مقياس المصلحة الشعبية - ينبغي ان يكون حاضراً أمامنا دوماً، وهو الذي يمكننا من وضع الأمور في نصابها: فحكم عبدالناصر، بنزعه الفردية الخطرة، تعمد ضرب الحركة الشعبية عن طريق ضرب قياداتها، وصبّ قسوة الحكم البوليسي على هذه القيادات الشعبية. واليوم - ونحن في سبيل معالجة هذه الأضرار والافات الجسيمة التي خلقها - نجد أنفسنا أمام أحد موقفين: إما أن تعتبر هذه القيادات نفسها طبقة وتنظر بالتالي الى معالجة أمراض تجربة الوحدة من خلال أنانيتهم وعواطفهم ومصالحهم الشخصية كطبقة مستقلة، وعند ذلك تعزل نفسها عن الشعب الذي ناضلت في الأصل من أجله وتحملت أذى الحكم السابق بسببه وفي سبيل أهدافه. . وإما أن تعتبر هذه القيادات نفسها ممثلة للحركة الشعبية والاتجاه القومي التقدمي ولمصالح العمال والفلاحين والمثقفين المرتبطين ارتباطاً مخلصاً بقضية الشعب، وعند ذلك تخرج بالموقف السليم الصحيح الذي يريها الخطر في الرجعية وتأمرها البعيد المدى على أهداف الشعب وحقوق عماله وفلاحيه، ووقوفها في وجه سائر الذين يسرون في صف التقدم

ويعملون من أجل بناء الكيان العربي المتطور.
قد يقال أن الطبقة الشعبية متأثرة، لسبب أو لآخر، بالدعاية الناصرية، ونحن نعتبر من واجبنا أن نزيل كل التباس بين مفهوم الوحدة في أذهان الشعب وبين نظام الحكم المسؤول عن أخطاء التطبيق. ولن نتوانى عن كشف هذا الالتباس وعن كشف أخطاء الحكم في عهد الوحدة وعن مصارحة الشعب بعدم صلاحيته لحمل رسالة الوحدة العربية وأهداف الثورة الشعبية. إذ لا وحدة بدون حرية حقيقية للشعب ومنظّماته الثورية. كما أنه لا ثورة شعبية مع الحكم الفردي البيروقراطي، ونحن نعتبر أن مصدر هذه الالتباسات لا يرجع إلى الحكم الفردي الذي كان قائماً فحسب، وإنما يعود أيضاً إلى تهاون الطليعة الثورية في أهمية التنظيم الشعبي الثوري وإهمالها لضرورة استمرار دوره الفعال بعد قيام الوحدة، وتقبلها لحكم الفرد وعدم مصارحة الشعب بأخطاء ذلك الحكم. وبقاء مثل هذه الالتباسات اليوم في صفوف الشعب ناتج عن الآثار التي تركها الحكم الفردي وانعدام التوجيه الحزبي والثوري وعن تأخر قيام التنظيم الشعبي الثوري.

والخطوات البسيطة التي حققها هذا التنظيم الشعبي حتى الآن أنتجت تصحيحاً وتبيدياً لبعض هذه الأخطاء والالتباسات. ومن هنا كان اكتمال قيام هذا التنظيم كفيلاً بتبديد البقية الباقية منها فنحن نؤمن أن شعبنا قادر على الوصول سريعاً إلى المفهوم الأصيل للوحدة وللإشراكية وللثورة الشعبية. ولا سيما عندما يرى أن القادة والموجهين الذين يحملون هذه الأهداف يقفون في صفه ضد أعدائه ومستغليه. وهو ليس بحاجة إلى أن تصحح مفاهيمه بواسطة الحملات الصحفية المأجورة من الشركات الرأسمالية ومن الرجعية العربية، لأن مثل هذه الحملات تزيد في الانفعال والتطرف، بدلاً من أن تقرب من الفهم السليم.

إن الموقف العملي للقادة والموجهين - ذلك الموقف الذي ينبغي أن يكون مناصرة للطبقة الشعبية ضد أعدائها - هو أفعال في نفوس الشعب من حملات التضليل والارهاب الفكري.

٢٢ تموز ١٩٦٢